

اعتماد المؤسسات الجزائرية لنظم الإدارة البيئية (الإيزو 14001)

الواقع والآفاق

د. سعيدة تلخوخ
جامعة بومرداس، الجزائر
mcha2016@gmail.com

أ.د. مجيد شعباني
جامعة بومرداس، الجزائر
mcha2016@gmail.com

Adoption of Algerian institutions for environmental management systems (ISO 14001) Reality and Prospects

Dr. Madjid Chabani & Dr. Saida Telkhoukh
Boumerdes University, Algeria.

Received: July 2018

Accepted: September 218

Published: December 2018

ملخص:

تسعى المؤسسات الجزائرية إلى تعزيز الأداء البيئي إلى جانب الأداء الاقتصادي من أجل الصمود أمام تحديات المنافسة، ولكن هذا لا يتأتى إلا باتباع مواصفات نظم الإدارة البيئية المتنوعة وبالأخص الإيزو 14001، وهذا من شأنه أن يعطي منتجا متطابقا بيئيا يراعي حاجات المستهلكين المتنامية ويحافظ في الوقت ذاته على البيئة في ظل التوجه نحو استدامة كل من الاستراتيجية البيئية والميزة التنافسية، ولكن تبين أن إنجازات الجزائر بهذا الخصوص مازالت محتشمة رغم البرامج المسطرة من طرف الهيئات الوصية لدعم المؤسسات ومراقبتها، فهي مازال بعيدة عن الاستدامة فيما يتعلق بالأداء البيئي والاستراتيجيات التنافسية وحتى التنافسية بحد ذاتها.

الكلمات المفتاحية: نظم الإدارة البيئية، الإيزو 14001، الأداء البيئي، الإستراتيجية البيئية، الميزة التنافسية المستدامة.

رموز JEL: Q29, Q22, F17

Abstract:

Algerian institutions seeking to enhance the environmental performance as well as economic performance in order to withstand the challenges of competition, but this can be achieved only by following specifications systems varied environmental management, particularly ISO 14001, this would give a product identical environmentally take into account consumers' growing needs and maintains at the same time on the environment in light of the trend towards the sustainability of both the strategic and competitive advantage, but it turns out that the achievements of Algeria in this regard is still decent despite the ruler programs by the commandment bodies to support these institutions and the accompaniment, they are still far from sustainability with regard to environmental performance and competitive strategies and even competitive in itself.

Key Words: environmental management systems, ISO 14001, environmental performance, environmental strategy, sustainable competitive advantage.

(JEL) Classification: Q29, Q22, F17

تستهدف المؤسسات الاقتصادية تعظيم أدائها الاقتصادي في ضوء تحديات الأعمال المعاصرة من تطور تكنولوجي وعولمة مما يؤدي في بعض الأحيان إلى الإضرار بالبيئة وهذا ما يدفع بها إلى السعي قدر الإمكان إلى الرقي بأدائها البيئي واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للحد من أثارها البيئية السلبية وذلك من خلال اعتماد معايير التقييس واتباع نظم الإدارة البيئية (مواصفة إيزو 14001) في ظل تزايد الاهتمام بالعامل البيئي الذي يشكل مجالا تنافسيا بين المؤسسات عبر اقتراح أساليب وإجراءات لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات من خلال تطبيق المواصفة القياسية الإيزو 14001، وعليه تتضمن هذه الورقة البحثية ثلاثة محاور في محاولة لتوضيح المفاهيم المتعلقة بنظم الإدارة البيئية ومن ثم تحديد أهم مواصفاتها ثم الانتقال إلى اعتماد نظم الإدارة البيئية في الجزائر بين الواقع والمأمول، وذلك من خلال الإشكالية التالية: **ما مدى اعتماد المؤسسات الجزائرية لنظم الإدارة البيئية (الإيزو 14001)؟**

المحور الأول: مفهوم نظم الإدارة البيئية

أولت المؤسسات الصناعية تركيزها واهتمامها على الإدارة البيئية التي تقوم من خلالها بالمطابقة بين الأعمال التي تقوم بها والبيئة الطبيعية ومحاولة السيطرة والرقابة عليها، مما جعلها تسعى قدر الإمكان لاعتماد معايير التقييس البيئي ضمن ما يعرف بنظم الادارة البيئية (إيزو 14001).

1- تعريف نظام الإدارة البيئية

عرّفت منظمة الإيزو الإدارة البيئية على أنها "جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط، المسؤوليات، الممارسات، الإجراءات، العمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية، تطبيقها، مراجعتها والحفاظ عليها.¹ وبناء عليه فإن نظام الإدارة البيئية هو "دورة لتخطيط، تنفيذ، متابعة وتحسين العمليات والإجراءات التي تقوم بها المؤسسة لتحقيق أهداف العمل والأهداف البيئية" فهو بذلك جزء من نظام الإدارة الكلي حيث يتضمن أنشطة التخطيط، الإجراءات والعمليات التشغيلية والموارد الخاصة بتطوير، تنفيذ وفحص السياسة البيئية، تتمثل وظيفته الأساسية في إدارة المخاطر البيئية (التهديدات البيئية، تكاليف عدم الامتثال، انخفاض معدلات الأداء البيئي، التأخر في تنفيذ المشاريع أو المهام البيئية التنظيمية)،² حيث ترتبط هذه المخاطر البيئية بالآثار السلبية لأي نشاط صناعي أو أي عامل طبيعي، وتحديد المخاطر التي يمكن أن تهدد المستقبل وعزلها عليها من خلال ما يلي:³

- رسم خرائط للمخاطر البيئية وفقا لشدة الأثر، تحديد هوية المخاطر البيئية للمؤسسة ومعالجتها فمن الصعب تحديد ومعالجة جميع المخاطر.
- إدارة المخاطر الأولية إذ ينبغي على المؤسسة استخدام استراتيجية فعالة حيث تمكنها إدارة المخاطر من تدارك المخاطر الكامنة في أنشطتها وبذل ما في وسعها لمنع وقوعها للقيام بذلك وبالتالي التوجه نحو المستقبل البيئي من خلال الخدمات البيئية.

- تخفيض المخاطر البيئية من حيث الكفاءة والتكلفة وتأثير هذه المخاطر على النظام البيئي من خلال الامتثال للمعايير الوطنية والدولية من أجل المحافظة على البيئة والحد من الحوادث بتحديد المخاطر البيئية المصاحبة لأنشطة المؤسسة.
- الحد من المخاطر البيئية، من خلال تحديد أسبابها، القيام بتحديد المخاطر، التقييم ثم تحديد أولويات المخاطر.
- تنفيذ التدابير الوقائية كجزء أساسي من إدارة المخاطر البيئية المتكاملة بالإضافة إلى التعامل مع الأزمات وفقاً للسياسات البيئية.
- الممارسات الإدارية، فالمخاطر البيئية هي عملية إدارية تدمج بشكل دائم على مفهوم الهوية التي يتم العثور عليها في كل أساليب إدارة المخاطر، تقييم وتحديد الأولويات لمساعدة المؤسسات على العمل بفعالية أكبر.
- دمج الرقابة الداخلية بإجراء تقييم شفاف للمخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار مشورة الخبراء والمبادئ التوجيهية للمؤسسات ذات الصلة من أجل إعداد الاستراتيجيات والممارسات الفعالة.

2- عناصر نظام الإدارة البيئية

يتكون نظام الإدارة البيئية من العناصر التالية:⁴

- المراجعة البيئية، أي التحقق من مطابقة الانبعاثات الهوائية أو المائية أو المخلفات الصلبة للمعدلات مع المعايير الواردة في قانون البيئة المحلي.
- السياسة البيئية لإدارة المؤسسة، التطلعات الإدارية تجاه البيئة كالالتزام بالمعايير المحلية والدولية للانبعاثات البيئية.
- اتخاذ الإجراءات البيئية الصحيحة، تخفيض معدلات التلوث أو إعادة تدوير المخلفات الصلبة بالاعتماد على نتائج المراجعة البيئية.
- إعادة تدوير المخلفات الصلبة، لتحسين بيئة العمل الداخلية وتفاذي انتشار هذه المخلفات وأضرارها.
- سجل الحالة البيئية وتسجيل مدخلات ومخرجات التشغيل بما يساهم في إحكام الرقابة على المدخلات والمخرجات وبالتالي تتبع معدلات الانبعاثات الفعلية ومقارنتها مع المعدلات المنصوص عليها في قانون البيئة.
- إعداد تقارير الأداء البيئي دورياً لتوضيح الأنشطة البيئية لإتمام عملية الرقابة والإعلام عن الوضعية البيئية مما يساعد على تحديد المستوى البيئي للمؤسسة وتحسينه.

3- كيفية إنشاء نظام الإدارة البيئية (EMS)

تتطلب عملية إنشاء نظام الإدارة البيئية القيام بما يلي:⁵

- تحديد القوانين والمتطلبات الأخرى.
- تحديد الاعتبارات البيئية والمنتجات المرتبطة بها، العمليات والأنشطة.
- تحديد وجهة نظر متلقي الخدمة، المستهلكين والمتعاملين مع المؤسسة.
- تجهيز السياسة البيئية للمؤسسة ووثائق (دليل) نظام الإدارة البيئية.
- تحديد مسؤوليات الإدارة والآثار البيئية السلبية للمؤسسة.

- وضع الأهداف لنظام الإدارة البيئية.
- تحديد الإجراءات التصحيحية ومراقبة الوثائق والسجلات.
- وضع نظم مراقبة العمليات وعمليات الرصد.
- تحديد الوظائف المحددة والمسؤوليات.
- تخطيط وتنفيذ برامج توعوية وتدريبية للعاملين.
- تنفيذ المراجعة الداخلية وتنفيذ مراجعة الإدارة العليا.

4- أهداف نظام الإدارة البيئية (الإيزو 14001)

تحقق المؤسسات من جزاء حصولها على شهادة الإيزو 14001 العديد من المزايا والأهداف منها ما يلي:⁶

- ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية ومن ثم تقليل الفاقد والحد من التلوث.
- التحسين المستمر للأداء البيئي والفوائد الملحقه بمنتجات المؤسسة وخدماتها.
- تحديد وإدارة المخاطر المرتبطة بنشاطات المؤسسة.
- التحكم في النفقات وتخفيض التكاليف وبالأخص تكاليف الحالات الطارئة.
- كسب أسواق جديدة مع الأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر أصحاب المصالح وتحسين العلاقة معهم.
- زيادة الوعي البيئي لدى كل العاملين بالمؤسسة وتحسين أوضاعهم البيئية بفضل العمل في بيئة نظيفة وآمنة مما يؤثر إيجابا على أدائهم.
- تحسين صورة المؤسسة وعلامتها لدى الزبائن والسلطات وتحسين موقعها التنافسي من خلال زيادة قدراتها التنافسية ومن ثم زيادة الأرباح وتحسين القدرة على التصدير.
- التحكم في الإجراءات والنشاطات التي تؤثر على البيئة وبالتالي تخفيض الآثار البيئية السلبية.
- دعم الالتزام بالتنمية المستدامة واحترام القوانين البيئية.
- تحفيز الموردين والمناولين على الالتزام نحو الإدارة البيئية.
- إدماج الاهتمامات البيئية في كل المستويات الإدارية.
- تحديد الهدر المالي والحصول على فرص مهمة فيما يتعلق بالتأمين إلى جانب تخفيض منح التأمين.

المحور الثاني: أهم مواصفات نظم الإدارة البيئية

أدركت المؤسسات أن معالجة القضايا البيئية لا تتم إلا من خلال نظرة جزئية تحقق رضا الأطراف البيئية، وهذا بالنظر إلى الفوائد والمزايا التي تقدمها أنظمة الإدارة البيئية حيث اتجهت المنظمات المحلية والدولية لاعتماد هذه المواصفات مثل: المواصفة البريطانية (BS7750)، والتشريع الأوروبي (EMAS).⁷

1- المواصفة البريطانية (BS7750)

أصدر المعهد البريطاني للمواصفات (BSI) المواصفة (BS7750) كأول مواصفة وطنية لأنظمة الإدارة البيئية بداية عام 1992، وقد تم تنقيحها لتصدر بصيغة ثانية سنة 1994، حيث دفع نجاح هذه المواصفة وشعبيتها العديد من الدول مثل فرنسا وبريطانيا لإصدار مواصفات وطنية مماثلة، ذلك أن هذه المواصفة تعد أداة إدارية فاعلة تساعد المنظمات للنهوض بأدائها البيئي من خلال توفير مدخل نظمي شامل يمكن المنظمات من بناء وتطوير أنظمتها الإدارية البيئية والحفاظة عليها.

2- التنظيم الأوروبي (EMAS)

أسرع الاتحاد الأوروبي بإظهار سياسته الطوعية من خلال اقتراح تشريع غير إلزامي في مجال حماية البيئة وهو يطبق أكثر على المنتجات المستوردة، ففي 29 جوان 1993 أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي التشريع رقم 93/1836 المتعلق بكيفية مساهمة المؤسسات الصناعية في نظام مشترك للإدارة والتدقيق البيئي سمي إدارة البيئة ونظام التدقيق (EMAS).

قام الاتحاد الأوروبي بمراجعة هذا التشريع وفي أبريل 2001 أصدر النسخة الجديدة الموسومة EMAS271/2001 تتابع من طرف جميع أصناف المؤسسات غير أن متطلباتها الصارمة والشكوك حولها بسبب حدودها الإقليمية جعل المؤسسات تتجه نحو المواصفة الدولية (ISO 14001).

هذا وتجدر الإشارة إلى عدم وجود قاعدة موحدة لتحرير هذه الوثيقة فتتطلب EMAS يشترط أن يكون الشكل والمضمون مفهوما وذلك بتحديد العناصر التالية:

- توصيف المؤسسة وأنشطتها المنفذة.
- نتائج التقييم البيئي.
- السياسة البيئية.
- إعطاء ملخص للأداء البيئي المحقق.
- البرنامج البيئي ونتائجه المحققة.
- التعديل مقارنة بالنسخة السابقة.

- اسم المدقق البيئي وتاريخ صلاحية الوثائق.

3- المواصفة الدولية (ISO 14001)

تعد هذه المواصفة ISO* 14001 أهم نظم الإدارة البيئية وهذا نظرا لما تمتاز به من خصائص، حيث لقيت النسخة الأولى من هذه المواصفة قبول مجموع أعضاء منظمة الإيزو ونشرت سنة 1996 ثم عرضت للمراجعة بعد خمس سنوات، لتوافق قواعد الإيزو بعد اجتماع فريق خبراء ولتصبح المواصفة أكثر تبسيطا وتطبيقا من جميع الفاعلين حول العالم وبهذا أكملوا تحرير المشروع النهائي للمواصفة الدولية (PFNI) والذي عرض للموافقة النهائية ونشر سنة 2004، حيث تضمنت هذه النسخة الأخيرة استحداثا فيما يخص مجال تطبيق نظام الإدارة البيئية، أما بالنسبة للتعريف، وضع المواصفة، التنفيذ، التحسين المستمر فهي متوفرة في كلتا النسختين.

المحور الثالث: واقع نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الجزائرية

يتضمن هذا المحور محاولة التعرف على واقع نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الجزائرية إلى جانب السعي لتحديد أسبابه، مع التطرق إلى أهم مبادرات الهيئات الوصية لمرافقة المؤسسات الاقتصادية ودعمها في مسار سعيها نحو اعتماد المعايير البيئية وتقديم بعض المقترحات التي تعتبر في ذات الوقت بمثابة نتائج لاعتماد الإيزو 14001 في المؤسسات.

1- مكانة نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الجزائرية

تجدر الإشارة إلى أن نظام الإدارة البيئية الإيزو 14001 يعد من أنجع طرق تحسين الأداء البيئي على المدى المتوسط والبعيد وذلك نتيجة خضوعه للمراقبة والمراجعة المستمرة والدورية كل ثلاث سنوات من طرف الهيئات الخارجية المكلفة بعملية تقديم الإشهاد. غير أن القليل** من المؤسسات الجزائرية تهتم بتوظيف الإدارة البيئية من أجل الحصول على شهادة الإيزو 14001، حيث أنه وإلى غاية سنة 2000 لم تكن أية مؤسسة جزائرية حاصلة على هذه الشهادة لإصدار سنة 1996، وفي سنة 2003 تحصلت ثلاث مؤسسات جزائرية فقط على هذه الشهادة، ليتضاعف هذا العدد فيبلغ 6 مؤسسات خلال سنتي 2005 و2006، ثم ازداد واحدة سنة 2007 فبلغ 7 مؤسسات ليصل عددها 26 مؤسسة خلال جانفي 2008 بالإضافة إلى 6 مؤسسات صناعية أخرى في طريقها للحصول على الإشهاد، وفي نهاية سنة 2011 تحصلت مؤسستان جديدتان على هذا الإشهاد وهما FERTIAL وFERTIAL لصناعة المخصبات والأسمدة الزراعية ومؤسسة DJEZZY للاتصالات فأصبح بذلك عدد المؤسسات الجزائرية الحاصلة على الإيزو 14000 هو 34 مؤسسة بما يمثل 8.29% من مجموع المواصفات القياسية التي تحصلت عليها المؤسسات المصرية وما يقارب ثلث ما تحصلت عليه المؤسسات المغربية قبل ديسمبر 2008. وذلك رغم الإعانات المالية الموجهة للمؤسسات الجزائرية التي توطّن أنظمة إدارة مطابقة للمواصفات القياسية الدولية (الإيزو 9001، الإيزو 14000 والإيزو 22000) التي تمنحها وزارة الصناعة من خلال المخصصات المالية لصندوق تحسين التنافسية الصناعية في الجزائر التي تمثل 80% من تكلفة وضع نظام إدارة البيئة وأيضا تكلفة الحصول على الشهادة مالم يتعد مبلغ الإعانة 2 مليون دينار جزائري.⁸

تجدر الإشارة إلى أن وزارة الصناعة والمناجم (فرع الجودة والأمن الصناعي) حددت 131 مكتب دراسات لمراقبة المؤسسات من أجل الحصول على التقييس.⁹

2- أسباب تخلف المؤسسات الجزائرية في مجال أنظمة الإدارة البيئية

لا تعبر المؤسسات الجزائرية اهتمامها الكبير لأنظمة الإدارة البيئية وذلك نظرا للأسباب التالية:¹⁰

- جهل معظم مديري المؤسسات الجزائرية بالمكاسب الاقتصادية والتجارية جراء تطبيق نظم الإدارة البيئية خاصة وفق المواصفة القياسية العالمية الإيزو 14001 لإصدار سنة 2004 والتي تحقق للمؤسسة وفورات في التكاليف وتزيد من قدراتها التنافسية في الأسواق التي تفرض قيوداً بيئية متشددة.
- عدم إدراك مديري معظم المؤسسات الجزائرية لمكانة الإدارة البيئية المعتبرة في التسيير وذلك بالنظر إلى مكاسبها والسياسات البيئية الحكومية التي تعاقب المؤسسات ذات الأداء البيئي السيئ.
- عدم معرفة أغلب مديري المؤسسات الجزائرية بنظم الإدارة البيئية المعروفة على المستوى الدولي وتأثير توطئتها على أداء المؤسسة.
- ضعف السياسات البيئية الوطنية وعدم قدرتها على التأثير على سلوك المؤسسات الملوثة ودفعها نحو توظيف وتطبيق نظم الإدارة البيئية.
- غياب الوعي البيئي لدى المستهلكين الذين لا يأخذون في حسابهم الاعتبارات البيئية عند شرائهم للسلع والخدمات.
- تسويق معظم المؤسسات الجزائرية لمنتجاتها في الأسواق المحلية التي لا تفرض شروطاً بيئية معقدة كالتى تفرض في أسواق الدول المتقدمة.
- الخوف من ارتفاع تكاليفها بسبب تطبيق أنظمة الإدارة البيئية الإيزو 14000 داخل وحداتها مما يؤثر سلباً على تنافسيتها خاصة في الأسواق الداخلية.
- غياب هيئات وطنية متخصصة فاعلة في مرافقة ومساعدة المؤسسات الجزائرية على تطبيق نظام الإدارة البيئية الإيزو 14000 رغم وجود المعهد الجزائري للتقييس IANOR.

3- تعزيز نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الجزائرية

عملت الجزائر على تشجيع مؤسساتها على الحصول على التقييس، إذ أيقنت وزارة الصناعة والمناجم أهمية حصول المؤسسات الجزائرية على معايير الاعتماد وبالأخص نظام الإدارة البيئية (الإيزو 14001)، وهذا ما جعلها تبذل جهودها في سبيل تدعيم هذه المؤسسات ومرافقتها من أجل التقييس، ذلك أنها قامت بتسطير برنامج مرافقة لتقييس نظم الإدارة حسب معايير الإيزو وتحضير اتفاقية تمويل في إطار برنامج تطوير النظام الوطني للتقييس.

3-1 برنامج مرافقة الدولة لتقييس نظم الإدارة حسب معايير الإيزو

سَطَّرت وزارة الصناعة والمناجم برنامج مرافقة لتقييس نظم الإدارة حسب معايير الإيزو من خلال برنامج لتطوير النظام الوطني للجودة فيما يتعلق بعدد من المواصفات بما فيها نظام الإدارة البيئية (الإيزو 14001) حيث ينبغي أن تخضع المؤسسات المعنية بهذا البرنامج للقانون الجزائري، كما ينبغي أن تكون قد مارست نشاطها لمدة لا تقل عن ثلاث (03) سنوات، وأن يفوق عدد مواردها البشرية 15 شخصا عشرة منهم على الأقل دائمين، وألا يتجاوز متوسط رقم أعمالها للسنوات الثلاث الأخيرة مبلغ 500 000 000.00 دج، وهذا دون استثناء المؤسسات التي تنشط في مجال الاستيراد بغرض إعادة البيع للدولة غير أن تلك المؤسسات المصدرة لها الأولوية.¹¹

3-2-اتفاقية تمويل في إطار برنامج تطوير النظام الوطني للتقييس

تعقد هذه الاتفاقية بين وزارة الصناعة والمناجم والمؤسسات المتعاقدة، وهي تهدف إلى التمويل الجزئي لعملية المرافقة لغرض الإشهاد بالمطابقة للمؤسسات وفقا للمواصفات المتعلقة بعدد من النظم وعلى رأسها نظام الإدارة البيئية (الإيزو 14001)، وقد جاءت في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للتقييس الذي أسسته الوزارة المكلفة بالتقييس والمصادق عليه في مارس 2000 بهدف وضع نظام وطني للتقييس وتحسين تنافسية المؤسسات الوطنية وتقديم الدعم المالي للمؤسسات التي ترغب في الحصول على نظام الجودة في الإدارة، من خلال صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

بالنسبة للمساعدات المالية، يحدد مبلغ التمويل على أساس عقد يبرم كل على حدا، بين المؤسسة المستفيدة والمكتب المرافق من جهة، وبين المؤسسة المستفيدة وهيئة الإشهاد بالمطابقة من جهة أخرى. حيث تقدّر نسبة مساهمة الدولة بنسبة 80 % في حدود مليوني (02) دينار جزائري (2.000.000) مع احتساب كل الرسوم لمرحلة المرافقة، ومليون (01) دينار جزائري (1.000.000) مع احتساب كل الرسوم لمرحلة الإشهاد بالمطابقة، بشرط أن لا تمنح المساعدات المالية التي تدخل في إطار المرافقة والإشهاد بالمطابقة إلا بعد إتمام المؤسسة لكافة مراحل التقييم وحصولها على الإشهاد بالمطابقة، إذ يكون التسديد على شكل تعويض بتقديم فاتورة خاصة بمرحلة المرافقة، وأخرى خاصة بمرحلة الإشهاد بالمطابقة.

وتجدر الإشارة إلى إمكانية قيام الوزارة بزيارات ميدانية للمؤسسات بغية الإطلاع على مدى سير العملية، كما لا يتم تعويض المؤسسة إلا في حالة الظروف القاهرة المنصوص عليها في القوانين المعمول بها.¹²

4- آفاق تحسين مكانة نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الجزائرية

يمكن تحسين مكانة نظم الإدارة البيئية في المؤسسات الجزائرية من خلال تقييم الأداء البيئي، واستدامة الإستراتيجية البيئية والميزة التنافسية.

4-1- تقييم الأداء البيئي (الإيزو 14013)

يقصد بالأداء البيئي تحسين كل النشاطات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء بشكل إجباري أو اختياري من شأنها منع الأضرار البيئية والاجتماعية الناتجة عن نشاطات المؤسسة الإنتاجية أو الخدمية أو التخفيف منها.¹³

أ- تعريف تقييم الأداء البيئي

عرّف الإيزو 14013 تقييم الأداء البيئي بأنه "منهج لتسهيل قرارات الإدارة بخصوص الأداء البيئي للمؤسسة باختيار المؤشرات وجمع وتحليل البيانات وتقييم المعلومات وفقاً لمقياس الأداء البيئي وإعداد التقارير وتوصيل المعلومات والفحص الدوري وفي النهاية تطوير هذا المنهج."

ب- مؤشرات تقييم الأداء البيئي

بالإضافة إلى الإيزو 14013 هناك مبادرات أخرى لتحديد مؤشرات تقييم الأداء البيئي مثل إرشادات مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI) وإرشادات الكفاءة البيئية لمجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD)، ومن دراستها يمكن تقسيم مؤشرات التقييم البيئي كما يلي:¹⁴

- مؤشرات الإدارة البيئية وتتضمن جهودات الإدارة للتأثير على الأداء البيئي للمؤسسة فيما يختص بالرؤية، الاستراتيجية، السياسة، الهيكل التنظيمي للإدارة البيئية، نظم الإدارة والتوثيق المتعلق بها، الالتزام الإداري الخاص بالمسائل البيئية، الاتصالات بالأطراف الداخلية والخارجية ذات المصلحة.
- مؤشرات الحالة البيئية وتوفر معلومات عن الحالة المحلية، الإقليمية أو الدولية مثل سُمك طبقة الأوزون ومتوسط الحرارة العالمية.
- مؤشرات الأداء البيئي وتنقسم إلى: مؤشرات تشغيلية بيئية وتعلق بمجالات قياس الحيازة والمقاييس الفنية للمنتج/العملية، ومقاييس استعمال المنتج/العملية وتصريف المخلفات، ومؤشرات الأثر البيئي وتعلق بالمخرجات مثل إجمالي المخلفات، استهلاك المواد والمياه والطاقة وانبعاثات الغازات.

4-2- استدامة الاستراتيجية البيئية

الاستراتيجية البيئية هي استراتيجية مصممة لإيجاد فرص النجاح الاقتصادي بعيد المدى والمتوافق مع حماية النظام البيئي، ومن ثم فإنها تهدف لتقديم الفوائد التنافسية المتعلقة بتحقيق التوفير في التكاليف، اختلاف السوق أو تنوعه، أو كليهما معاً. فبإمكان المؤسسة تحقيق ميزة تنافسية من الأداء البيئي وهذا بفضل استراتيجية مستدامة تتضمن أخذ المدير الاستراتيجي البيئية في منحنى قراراته إذ يصمم هذه الاستراتيجيات بهدف تقديم الفوائد التنافسية التي تحقق التوفير في التكاليف. حيث تؤدي الضغوط البيئية (حسب بورتر) إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات.¹⁵

وقد تم تحديد الاستراتيجيات البيئية بنوعين هما:¹⁶

أ- استراتيجيات مقادة بالسوق

إذ تتمتع المؤسسة بفوائد تنافسية ناتجة عن الاختلافات البيئية عن منافسيها وهذا عن طريق: إعادة تصميم السلع بحيث تكون حساسة بيئياً أو تطوير سلع جديدة تكون حساسة بيئياً، الدخول إلى أسواق جديدة حساسة بيئياً، إعادة تصميم غلاف السلع حتى تكون صديقة للبيئة، التكامل بين الجهود البيئية ونشاطات الإعلان والترويج.

ب- استراتيجيات مقادة بالعمليات

تطبق من خلال تخفيض التكاليف عن طريق التحسين في العمليات الإنتاجية للمؤسسة الناجمة عن توفير الطاقة وحفظ ووقاية الموارد وتخفيض التلوث والنفايات وهي تشتمل على: تحسين الرقابة على التلوث وترتيب الإهدار والنفايات، استعمال الموارد التي يعاد إنتاجها من مصادر داخلية أو خارجية (إعادة التدوير)، إعادة تصميم عمليات الإنتاج بحيث تكون أقل تلوثاً وأكثر كفاءة في استخدام الموارد والطاقة، استخدام مصادر الطاقة المتجددة في عمليات الإنتاج.

4-3- إدامة الميزة التنافسية

أدركت المؤسسات في ظل حدة التنافس القائمة في السوق بالزامية تبني مفهوم الاستدامة لكي تستمر وتنمو وتعزز تنافسيتها في بيئتها، ولكي تحقق هذا التوجه لا بد من اعتماد توجه استراتيجي للربط بين الاستدامة والميزة التنافسية فأصبح بذلك مفهوم الميزة التنافسية المستدامة هو الأكثر معاصرة وتوافقاً في الربط بين توجهات المؤسسة وبيئتها، خاصة بعدما فرضت نظم الإدارة البيئية أهميتها.

أ- تعريف الميزة التنافسية المستدامة

أول من طرح فكرة الميزة التنافسية المستدامة هو George Day سنة 1984 عندما أشار إلى إمكانية الحصول على نماذج مختلفة في الاستراتيجية لغرض مساعدة المنظمة على البقاء، ولكن منشأ الميزة التنافسية المستدامة يستند على ما قدّمه بورتر سنة 1985 في نموذج المعروف في تحديد استراتيجيات التنافس والتي تم ربطها مع البيئة من خلال المنتجات التي تقدّمها المؤسسة والتي تتوافق مع حاجات وقدرات المشتري، ذلك أن الميزة التنافسية ترتبط بجانبين هما الميزة التنافسية والميزة الاستراتيجية باعتبار أن الميزة التنافسية المستدامة هي تلبية الحاجات الحالية للسوق مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجات المستقبلية للأجيال القادمة.¹⁷

ب- أسباب إدامة الميزة التنافسية

إن إدامة الميزة التنافسية يضمن للمؤسسة البقاء والاستمرار في نشاطها مما يتطلب رؤية بعيدة المدى تتسم بالشمولية والديناميكية في حشد جميع الموارد اللازمة، ففي ظل التحديات المعاصرة التي تواجهها المؤسسات يمكن تلخيص أهم الأسباب التي تدفعها إلى السعي من أجل بناء ميزة تنافسية مستدامة في النقاط التالية:¹⁸

- تزايد حدة المنافسة، حيث لم تعد هذه الأخيرة قائمة على أساس الأسعار بل أصبح التنافس يتم على أسس إدخال التكنولوجيا الحديثة أو استعمال قنوات أخرى للتوزيع أو إنتاج منتج جديد.
- التغيرات التكنولوجية، وما توفره من فرص أمام المؤسسات لتصميم المنتج باستخدام الحاسوب وطرق التسويق الإلكتروني مما يفرض على المؤسسة ضرورة الأخذ بها لتقديم تكنولوجيا متطورة ينجر عنه استدامة الميزة الحالية للمؤسسة أو تقديم ميزة جديدة لها.
- التغيرات في أذواق المستهلكين وحاجاتهم سواء كانوا أفراد أو منظمات كما أن الأمر لم يعد مقتصرًا على إشباع الحاجة القائمة بل تعداه إلى صناعة الرغبة والارتقاء بالحاجة.
- التغيرات في القيود الحكومية فكثيرا ما يحدث تغيير في القوانين التي تصدرها الحكومة في مجالات مواصفات المنتج، حماية البيئة من التلوث وقيود الدخول إلى الأسواق مما يلزم المؤسسات بالاستجابة لمختلف هذه التغيرات الحاصلة في القوانين للصمود أمام المنافسين والبقاء في السوق.
- التغيرات في تكاليف المدخلات ذلك أن حدوث تغيير جوهري في تكاليف المدخلات بارتفاع قيمتها يؤثر على الميزة التنافسية للمؤسسة مما يدفعها إلى البحث عن ميزة تنافسية أخرى تضمن لها تخفيض التكاليف ومن ثم تحقيق التميز مرة أخرى.
- التغيرات الاجتماعية الثقافية والحضارية.

الخاتمة

أصبحت نظم الإدارة البيئية (الايزو 14001) من بين الأولويات الرئيسية في استراتيجية الأعمال في المؤسسات الاقتصادية ذلك أن نجاح هذه الأخيرة يقترن بعدم إضرارها ببيئتها بل تقديم منتجات صديقة للبيئة ومتوافقة في نفس الوقت مع حاجات ورغبات الزبائن وهذا ما يحقق تحسين الأداء البيئي واستدامة الاستراتيجية والميزة التنافسية بالإضافة إلى المكاسب البيئية والاقتصادية لنظم الإدارة البيئية. إلا أن عدم وعي وإدراك مديري المؤسسات الجزائرية أهمية الحصول على هذه المواصفة القياسية خاصة وأن الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات ينطوي على الأنشطة الاقتصادية المعروفة بتلويثها للبيئة (كصناعة الحديد والصلب، صناعة الاسمنت، صناعة البتروكيماويات، الأسمدة والمخصبات الزراعية) حيث بيّنت الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة اهتمام المؤسسات الجزائرية بتطبيق نظام إدارة الجودة وإهمال نظام الإدارة البيئية مما يفرض على المؤسسات الجزائرية بالتعاون مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية المختصة في التقييس وضع مخطط وطني يهدف إلى تطوير الأداء البيئي للمؤسسات الجزائرية بتطبيق نظام الإدارة البيئية في ظل تفعيل دور الهيئة الجزائرية للتقييس (IANOR) وزيادة معدلات الجباية البيئية على المؤسسات الملوثة لدفعها جبراً لتطبيق نظم الإدارة البيئية (الايزو 14001).

- الملاحق:

ملحق رقم 01: أهم مواصفات نظم الإدارة البيئية

المواصفة	الدولة أو المنظمة	الحالة	تاريخ الإصدار
EMAS	الاتحاد الأوروبي	تنظيم	2001 – 1993

BS7750	بريطانيا	مواصفة محلية	1994
X300	فرنسا	مواصفة محلية	1995
ISO 14001	منظمة ISO	مواصفة دولية	1996 - 2004

المصدر: زين الدين بروش، جابر دهيمي، دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات - دراسة حالة شركة الاسمنت، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة 22-23 نوفمبر 2011، ص 650.

ملحق رقم 02: نظم الإدارة البيئية

الايزو	المضمون
14000	أسس إرشادات الإدارة البيئية - أنظمة ودعم
14001	أنظمة الإدارة البيئية - محددات مع إرشادات للاستخدام
14010	مراجعة الإرشادات البيئية-أسس عامة للمراجعة البيئية
14011	إرشادات المراجعة البيئية - خطوات المراجعة - مراجعة نظم الإدارة البيئية
14012	إرشادات المراجعة البيئية - مواصفات المراجعين
14013-14015	إرشادات المراجعة البيئية - برنامج المراجعة - المراجعين والمحللين
14020-14023	المصطلحات البيئية.
14024	المصطلحات البيئية.
إجراءات الحصول على الشهادة	
14031 - 14032	إرشادات تقييم الأداء البيئي
14040 - 14043	أساسيات تقييم جودة الحياة
14050	مفردات ومصطلحات
14060	تداخل الاعتبارات البيئية في معايير المنتج.

المصدر: محمد أبو القاسم محمد، نظم الإدارة البيئية، مجلة أسبوت للدراسات البيئية، العدد التاسع والعشرون، 2005، ص 42.

المراجع:

- 1 موسي عبد الناصر، رحمان أمال، الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، 2008، ص 68.
- 2 عائشة بن عطا الله، التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة والضرورة، الملتقى الدولي الأول حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال إفريقيا، 06-07 نوفمبر 2012، ص 10.

³ دحدوح نجيب، مساهمة تدابير إدارة المخاطر في تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة لافارج حمام الضلعة لصناعة الإسمنت، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة الواقع والرهانات، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، 14-15 نوفمبر 2016، ص 11-12.

⁴ عائشة بن عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص 10.

⁵ محمد أبو القاسم محمد، نظم الإدارة البيئية، مجلة أسبوط للدراسات البيئية، العدد التاسع والعشرون، 2005، ص 41.

⁶ أنظر:

- **Des mesures pour améliorer la qualité de l'air**, centre nationale des technologies de production propre, N°10, 2012, p17.
- MEBARKI Naceur, **le développement durable en ALGERIE : un état des lieux**, revue des sciences économiques et de gestion, N°13, 2013, p70.
- Agence Nationale Développement de la PME (ANDPME), **la qualité**, programme national mise a niveau des PME, édition 2013, p15.

⁷ زين الدين بروش، جابر دهمي، دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات - دراسة حالة شركة الاسمنت، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة 22-23 نوفمبر 2011، ص 650-652.

*إيزو هي إختصار للمنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس (International Organisation for Standardisation) تختص بإصدار المواصفات الدولية، تأسست سنة 1947 في جنيف بسويسرا لتسهيل التعاون وتوحيد المواصفات الصناعية على المستوى الدولي.

**المؤسسات الجزائرية لا تعطي اهتماما كبيرا بتوطين نظم الإدارة البيئية لتطوير أداؤها البيئي وهذا حسب نتائج سبر آراء عن طريق الانترنت والفاكس قامت به شبكة المؤسسات المغاربية للبيئة REME سنة 2012 والذي شمل 150 مؤسسة متوزعة بالتساوي (30) على الفروع الاقتصادية (البناء، الصناعات الغذائية، المناجم الصناعات الكيماوية والطاقة، الصناعات الالكترونية والميكانيكية، السياحة) وذلك بهدف تقييم استيعاب القضايا البيئية وتطبيق نظم الإدارة والتكنولوجيات البيئية في المؤسسات الجزائرية والتونسية والمغربية باستخدام استبيان لمعرفة مكانة كل من البيئة ونظم الإدارة البيئية في هذه المؤسسات. حيث توصلت هذه الدراسة إلى انه رغم الأهمية الاقتصادية والتجارية للحصول على المواصفة القياسية العالمية الخاصة بنظم إدارة البيئة الايزو 14001 إلا أن 70% من المؤسسات الجزائرية التي شملتها عينة الدراسة أكدوا عدم معرفتهم ومتابعتهم لنظم الإدارة البيئية المعروفة على المستوى العالمي.

⁸ شتوح وليد، مكانة نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، 2014، ص 12-13.

⁹ موقع وزارة الصناعة والمناجم. 05: 15 à 20/02/2017 <http://www.mdipi.gov.dz>

¹⁰ شتوح وليد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

¹¹Ministère de l'Industrie et des Mines, Cahier des charges , **Relatif à la sélection des entreprises et organismes pour l'accès au programme d'aide de l'Etat à l'accompagnement pour la certification des systèmes de management selon les normes ISO**, Octobre 2016, p2-3.

¹²<http://www.mdipi.gov.dz> le 20/02/2017 à 15 :05. موقع وزارة الصناعة والمناجم.

¹³ سليمة غدير أحمد، سلمى كيجلي عائشة، دور الأداء البيئي في الرفع من تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص 712.

- ¹⁴ عبد القادر حسين، محاولة دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن المستدامة لمنظمات الأعمال لتحقيق الأداء المتميز، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص 323-324.
- ¹⁵ سليمة غدير أحمد، سلمى كيجلي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 712.
- ¹⁶ سليمة غدير أحمد، سلمى كيجلي عائشة، نفس المرجع السابق، ص 713.
- ¹⁷ ثامر البكري، خالد بني حمدان، الإطار المفاهيمي للاستدامة والميزة التنافسية المستدامة محاكاة لشركة HP في اعتمادها لإستراتيجية الاستدامة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013، ص 07.
- ¹⁸ محمد فلاق، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال "دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الإيزو 9000"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير (إدارة أعمال)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013-2014، ص 183-184.